اسم المصدر: الحياة الطبعة السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 17063 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 126 رقم القصاصة: 1

الملك عبدالله لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في حضور الأمير سلطان أمس.

... ولدى توقيعه مراسيم الموازنة. (واس)

أكد أنها تراعي حاجات الاقتصاد الوطني والظروف الاقتصادية الدولية

خادم الحرمين يعلن موازنة ٢٠١٠ بإنفاق ٥٤٠ بليون ريال وعجز متوقع ٧٠ بليوناً

اسم المصدر: الحياة الطبعة السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 17063 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 126 رقم القصاصة: 2

□ الرياض - «الحياة»

■ أعلـن خادم الحرمين الشـريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس موازنة عام ٢٠١٠ والتي تبلغ ٥٤٠ بليون ريال، بزيادة نسـبتها ١٤ فـي المئة مقارنة بموازنـة ٢٠٠٩، وبعجز متوقع يبلغ ٧٠ بليون ريال.

وأقر مجلس الوزراء برئاسـة الملك أمس موازنة العام المقبل، وهي الأكبر في تاريخها، وتضمنت برامج ومشـاريع جديـدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها، كمـا تم إعـلان النتائج الماليـة للعام الحالي ٢٠٠٩ والتـي جـاءت أفضـل مـن التوقعات السـابقة، إذ زادت الإيـرادات والإنفاق وجاء العجز أقل من التوقعات.

وشـدد الملك في كلمة خلال جلسة مجلس الوزراء على أن الموازنـة تراعي في إعدادها حاجـات اقتصادنـا الوطنـي مـع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية.

وقـال: "حرصنـا علـى أن تكـون هـذه الميزانية اسـتمراراً لتعزيز مسـيرة التنمية المسـتدامة في بلادنا الغاليـة على الرغم من الظـروف الاقتصادية الدولية التـي أدت إلى انخفاض أسـعار البتـرول وكميات تصديره، وذلك بمواصلة توجيه المـوارد للإنفاق على الجوانـب الأكثـر دعمـاً للنمـو الاقتصـادي وللتنميـة وتعزيز جاذبيـة اقتصادنا الوطني للاسـتثمار، وتوفيـر مزيد من فـرص العمل للمواطنيـن من خـلال التركيز علـى قطاعات التنمية البشرية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية".

وأضاف فـي كلمتـه التي ألقاهـا الأمين العـام لمجلس الـوزراء عبدالرحمن بن محمد السـدحان «أنـه تحقيقـاً لهـذا الهـدف فقد تضمنـت الموازنـة برامج ومشـاريع جديدة ومراحـل إضافية لعـدد من المشـاريع التي سـبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية على ٢٦٠ بليـون ريال مقارنة بـ ٢٢٥ بليون ريال في ٢٠٠٩.

وأكد أن هـذه الموازنة "تمثل اسـتمراراً لنهجنـا في إعطاء التنمية البشـرية الأولوية والرفـع مـن كفاءتهـا، وتبعـاً لذلـك فقد تم تخصيـص مـا يزيد علـى ١٣٧ بليـون ريال لقطاعات التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة".

وأشـار إلى أن هـذه الاعتمادات «تشـمل برامـج هـذا القطـاع واسـتمرار العمـل في تنفيـذ مشـروعنا لتطوير التعليـم، واعتماد إنشاء ١٢٠٠ مدرسـة جديدة للبنين والبنات، كمـا تضمنـت اعتمـادات للجامعـات الأربع الجديدة فـي الدمـام، والخـرج، والمجمعة، وشـقراء واسـتكمال المدن الجامعية في عدد مـن الجامعات القائمة، وإنشـاء كليات تقنية ومعاهد مهنية جديدة».

وتابـع الملك يقـول: "في قطـاع الصحة والتنميـة الاجتماعية، تـم تخصيص ما يزيد علـى ٦١ بليون ريال لمواصلة العمل على رفع مسـتوى الخدمـات الصحية ودعـم البرامج الاجتماعية. حيث تضمنت الميزانية مشـاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة وإنشاء ٨ مستشفيات جديدة وإحلال وتطوير البنية التحتية لـ ١٩ مستشفى قائماً".

وفي مجـال الخدمات الاجتماعية تضمنت الموازنة مشـاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيـل، والاعتمادات اللازمـة لدعم برامج الضمان الاجتماعي.

وذكـر خادم الحرمين أنه تم تخصيص ٢٢ بليون ريال لقطـاع الخدمات البلدية، تتضمن مشـاريع بلديـة جديـدة وإضافـات لبعـض المشاريع القائمة. كما بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصـالات ٢٤ بليون ريال لمشـاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً.

وبلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسـية الأخرى ٤٦ بليـون ريال، لمشـاريع جديـدة لتوفير مياه الشـرب وخدمات الصرف الصحـي، وللبنية التحتية والمرافـق في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتيـن، كما تتضمن مشـاريع لتجهيز البنيـة التحتية للصناعـات التعدينية برأس الزور.

وأكـد خـادم الحرميـن اسـتمرار تطوير أجهزة القضاء، وتنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ومواصلة صناديق وبنوك التنمية الحكومية المتخصصة في تقديم القروض في المجـالات الصناعية والزراعية والمشـاريع الصغيرة والمتوسطة.

وشـدد علـى أن هـذه الموازنـة أكـدت كسـابقاتها علـى النظـرة المتوازنـة بيـن القطاعات والتنميـة المتوازنة بين المناطق، كمـا تُولي أهمية للنظرة المسـتقبلية لتوازن المالية الحكومية واسـتقرارها بما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في وطننا الغالي.

وأكـد الملك في ختام كلمتـه على التنفيذ الدقيق والمخلص لبرامج ومشاريع الموازنة، وطالب «الوزراء ورؤسـاء الأجهزة الحكومية بالمتابعة الدقيقة لما يُنفذ، من دون أي تقصير أو تهـاون، والاستشـعار الدائم للمسـؤولية والأمانة التي تحمّلوها أمام الله ثم أمامنا».

وحث الملك الأجهـزة الرقابية على القيام بدورهـا على أكمل وجه، ورفـع التقارير إلينا أولاً بأول.

ووفقـاً للموازنـة الجديدة التـي أعلنتها وزارة المالية أمس، قدرت النفقات العامة خلال ٢٠١٠ بـ ٥٤٠ بليون ريـال، في مقابل إيرادات عامة متوقعة سـتصل إلـى ٤٧٠ بليون ريال، وبواقع عجز متوقع بنحو ٧٠ بليون ريال.

وتتضمـن الموازنـة وفقـاً للتوجيهـات الملكية اعتمادات ومشـاريع جديدة تزيد عما تـم اعتماده في الموازنة الحالية، وتم التركيز علـى المشـاريع التنموية التي سـتؤدي إلى زيادة الفرص الوظيفيـة، ووزعت الاعتمادات المالية بشـكل ركز فيه علـى قطاعات التعليم والصحـة والخدمـات الأمنيـة والاجتماعية والبلدية والمياه والصـرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي.

وهبط حجم الدين المحلـي العام الحالي إلى ٢٢٥ بليون ريال، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلـي الإجمالي ارتفعت إلـى ١٦ في المئة، نتيجة للانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وانخفض حجم الدين العام من ٢٣٧ بليون ريال في ٢٠٠٨، وهو يمثل ما نسبته ١٣,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، في مقابل ٨٢ في المئة لعام ٢٠٠٣.

وجـاءت النتائـج المالية للعـام الحالي ٢٠٠٩ أفضل مـن التوقعات، إذ كان العجز في الموازنة أفضل بكثير من التوقعات، إذ بلغ ٤٥ بليـون ريال فقط، مقارنـة بتوقعات بنحو ٦٥ بليون ريال.

وبلغ الإنفاق الفعلي في العام الحالي ٥٥٠ بليون ريـال، مقارنة بإيرادات فاقت التوقعات أيضاً، وبواقع ٥٠٥ بلايين ريال.

وبالنسـبة للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ فقـد بلغ ١,٣٨ تريليون ريال بالأسـعار الجاريـة، بانخفاض نسـبته ٢٢,٣ في المئة، نتيجة للانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة.

اسم المصدر: الحياة الطبعة السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 17063 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 126 رقم القصاصة: 3

أما بالأسعار الثابتة، فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي، نمواً تبلغ نسبته ٠,١٥ في المئة.

"التعليم والتدريب" في الصدارة بـ ١٣٧,٦ بليون ريال

انخفضت أسعار البترول خلال السنة المالية الحالية بشكل كبير، مقارنة بما كانت عليه في ٢٠٠٨، نتيجة للأزمة المالية العالمية، والركود في الاقتصاد العالمي، ما ترتب عليه انخفاض الطلب على البترول.

ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية، واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام، وتعزيز المحفزات الاقتصادية التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي في ظل الأزمة المالية العالمية، وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، فقد صدرت التوجيهات الملكية بأن تتضمن الموازنة اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عما تم اعتماده في موازنة ٢٠٠٩، وتم التركيز على المشاريع التنموية، التي ستؤدي إلى زيادة الفرص الوظيفية.

ووزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكِّزَ فيه على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي.

وعن تقديرات عناصر الموازنة للسنة لعام ٢٠١٠، قُدرت الإيرادات العامة بمبلغ ٤٧٠ بليون ريال، وحددت النفقات العامة بـ ٥٤٩ بليون ريال، ما يعني عجزاً متوقعاً يبلغ ٧٠ بليون ريال. وبشأن الملامح الرئيسية للموازنة الجديدة، فقد تضمنت برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها، تزيد تكاليفها الإجمالية على ٢٦٠ بليون ريال، مقارنة بتكاليف بلغت ٢٢٥ بليوناً في ٢٠٠٩، بزيادة نسبتها ١٦ في المئة، وتمثل ثلاثة أضعاف ما اعتمد في السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ، التي تمثل السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة.

وفي قطاع التعليم والتدريب، بلغ ما تم تخصيصه للقطاع ١٣٧,٦ بليون ريال، بما يمثل أكثر من ٢٥ في المئة من النفقات المعتمدة، وبزيادة نسبتها ١٣ في المئة عن ٢٠٠٩. وأوضحت وزارة المالية أنه في مجال التعليم العام، سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم (تطوير) والبالغة تكاليفه ٩ بلايين ريال، من خلال شركة تطوير التعليم القابضة المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة، تضمنت الموازنة اعتمادات لإنشاء ١٢٠٠ مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً والبالغ عددها ٣١١٢ مدرسة، والمدارس التي تم تسلمها خلال هذا العام، وعددها أكثر من ٧٧٠ مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ ٢٠٠٠ مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي، تضمنت الموازنة اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في الدمام والخرج وشقراء والمجمعة، تزيد على ٣ بلايين ريال، وكذلك استكمال إنشاء المدن والمستشفيات الجامعية في عدد من الجامعات، وتبلغ تكاليفها ٢٨,٧ بليون ريال، وتم البدء في تنفيذ جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الملك سعود للعلوم الصحية وفروعها، كما يجري حالياً تنفيذ مساكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتكاليف تبلغ ٦,٥ بليون ريال.

وأكدت استمرار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وقد الحق به برنامج لابتعاث ٢٠٠٠ طالب لإعداد المدربين التقنيين من خريجي الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إضافة لبرامج الابتعاث الأخرى، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الابتعاث خلال ٢٠٠٩ إلى ٩ بلايين ريال.

كما تم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة وافتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وبلغ إجمالي ما تم تخصيصه لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية ٦١,٢ بليون ريال بزيادة نسبتها ١٧ في المئة عن ٢٠٠٩.

وتضمنت الموازنة مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع إنشاء مستشفيات جديدة عددها ٨ مستشفيات ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ ١٩ مستشفى، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية.

ويجري حالياً تنفيذ ٩٢ مستشفى جديد بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ١٧١٥٠ سريراً. وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الموازنة مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومبان لمكاتب العمل، ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي.

ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال ٢٠٠٩ إلى ١٨ بليون ريال.

وبشأن الخدمات البلدية فقد بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو ٢١,٧ بليون ريال بزيادة نسبتها ١٥ في المئة، منها ما يزيد على ٢,٩ بليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الموازنة مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاقاً وجسوراً جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومبان إدارية وحدائق ومتنزهات.

وبلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات ٢٣,٩ بليون ريال بزيادة نسبتها ٢٤ في المئة. وتضمنت الموازنة مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يزيد على ٣١ بليون ريال.

ففي مجال الموانئ شملت الموازنة تحديث البنية التحتية لبعض الموانئ وإنشاء أرصفة بميناء رأس الزور. وفي مجال الطرق اعتمد مشاريع جديدة لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة مجموع أطوالها ٦٤٠٠ كيلو متر، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب ١,٨ بليون ريال، منها طريق جدة/جازان الساحلي السريع «المرحلة الثالثة» والمرحلة الأولى من طريق (تبوك/المدينة المنورة السريع) وازدواج طريق (عفيف/ظلم «المرحلة الأولى») وازدواج طريق (حائل/رفحاء «المرحلة الأولى»)، والمرحلة الثالثة من الطريق الدائري بمدينة جدة، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها على ٣٢٦٣ كيلو متراً، إضافة إلى ما يقارب ٣٥ ألف كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة من أبرزها طرق (الطائف/الباحة/أبها) و(الشقيق/جازان) و(الخرج/حرض/بطحاء) وطريق (حائل/المدينة المنورة المباشر)، و(إكمال الطريق المؤدي إلى منفذ الربع الخالي الحدودي مع عُمان)، والطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة.

وخصت الموازنة لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى ٤٦ بليون ريال بزيادة نسبتها ٣٠ في المئة.

وتضمنت مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإنشاء محطتي تحلية في رأس الزور وينبع، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية في الأحساء.

اسم المصدر: الحياة الطبعة السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 17063 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 126 رقم القصاصة: 4

كمـا شـملت الموازنـة مشـاريع جديدة وزيـادات لمشـاريع معتمـدة لإنشـاء البنية التحتيـة والتجهيـزات والمرافـق اللازمـة فـي مدينتـي الجبيـل وينبـع الصناعيتين، ولغرض زيادة الاسـتثمارات المحلية وجذب الاسـتثمارات فـي مدينتـي الجبيـل وينبع الصناعيتين.

وذكر بيـان الماليـة أن الموازنة تضمنت مشـاريع جديـدة ومراحل إضافيـة لعدد من المشـاريع الجديـدة تبلغ تكاليفهـا أكثر من ٤,٧ بليـون ريال لتجهيـز البنية التحتية في (الجبيـل، وينبع) للصناعـات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى.

كما تضمنـت الموازنة مشـاريع لتجهيز البنيـة التحتية للصناعـات التعدينية برأس الـزور، وإنشـاء الطريـق الذي يربـط مدينة الجبيل الصناعية بالمدينـة التعدينية برأس الزور، وبلغت تكاليف هذه المشـاريع أكثر من ١,٥ بليون ريال.

وحـول صناديـق التنميـة المتخصصة وبرامـج التمويـل الحكوميـة، قالـت وزارة الماليـة إنه إضافة إلى برامج الاسـتثمار من خلال الموازنة سـتواصل صناديـق التنمية المتخصصة وبنـوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجـالات الصناعية والزراعية، وستسـهم هـذه القـروض في توفيـر فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقَـدَّم من صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنميـة الصناعيـة، والبنـك السـعودي للتسليف والادخار، والبنك الزراعي وصندوق الاسـتثمارات العامـة وبرامـج الإقـراض الحكومي منذُ إنشائها حتى نهاية ٢٠٠٩ أكثر من ٣٨٨,٤ بليـون ريال، ويُتَوَقَّـع أن يُصرف للمسـتفيدين من هذه القـروض خلال ٢٠١٠ أكثر من ٤٨,٣ بليون ريال.

ومـع تزايد الاهتمـام والدعـم الحكومي لقطـاع التعليـم الأهلي والخدمـات الصحية الأهلية وتنميتهمـا بلغت القروض الحكومية المقدمـة لهما حتـى نهايـة ٢٠٠٩ نحو ٧,٢ بليون ريال.

وبخصـوص برنامـج تمويـل الصادرات السـعودية الذي ينفذه الصندوق السـعودي للتنميـة، فقد بلغ إجمالي المخصص لبرنامج الصـادرات الوطنية غير النفطيـة ١٥ بليون ريـال، وبلـغ حجم عمليـات تمويـل وضمان الصادرات من السـلع والخدمات الوطنية منذُ تأسـيس البرنامج إلـى نهاية العـام المالي الحالي أكثر من ١٣,٦ بليون ريال.

وتضمنت الموازنـة مخصصات لقطاعات أخـرى، إذ أكـدت اسـتمرار الإنفـاق علـى تطويـر أجهزة القضاء مـن التكاليف التي تم اعتمادها بموازنـة ٢٠٠٨ ومقدارها ٧ بلايين ريال، والاسـتمرار في تنفيذ «الخطة الوطنية للعلوم والتقنية» التي تصل تكاليفها إلى أكثر مـن ٨,٣ بليون ريال، وسـيؤدي تنفيذها إلى تحقيـق نقلة كبيـرة في دعم البحـث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

وشـددت الموازنـة علـى الاسـتمرار في الإنفـاق علـى «الخطـة الوطنيـة للاتصالات وتقنية المعلومات» التي تمثل أحد أهم روافد «المشـروع الوطنـي للتعامـلات الإلكترونية الحكوميـة» الذي تم إطلاقه فـي العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ بتكاليـف بلغـت ٣ بلايين ريال، وصدور «سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات» مـع تأسـيس صندوق لهـذه الخدمـة بهدف الإسـراع فـي تغطيـة خدمـات الاتصـالات فـي جميـع المناطق. وقـد بلغ عـدد الجهات الحكومية التي بدأت فعلاً بتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكوميـة ٦٨ جهة، كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية ومواقع الجهات الحكومية ٢٧٠ خدمة الكترونية تقدم من ٦٦ جهـازاً حكومياً. وفي ما يتعلق بنظام «سـداد» فقد بلغ عدد الجهـات التي تم ربطها بالنظام خلال السـنة المالية الحالية ٢٩ جهة ليصـل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى ٧٩ جهة منها ٣٩ جهة حكومية.